

في تقرير نشره «الأبناء» حول مخاطر الصناعة المصرفية في الكويت

«كابيتال ستاندرز»: النظام المصرفي الكويتي من أقوى الأنظمة في المنطقة

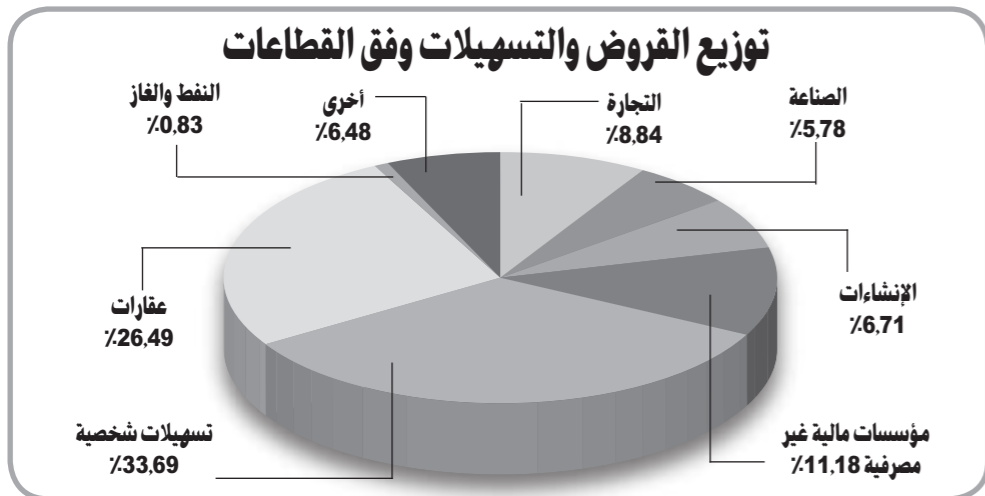
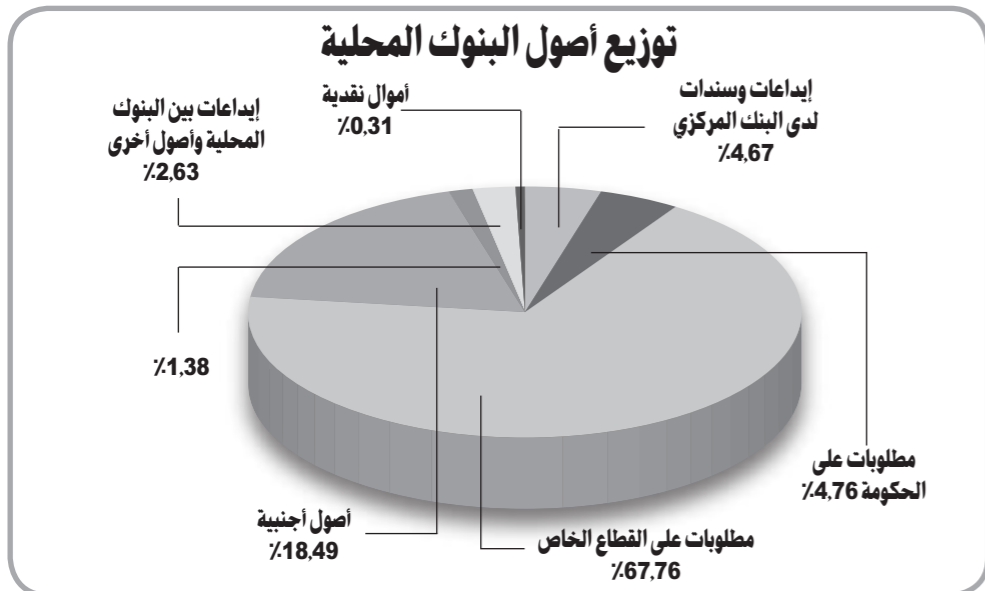
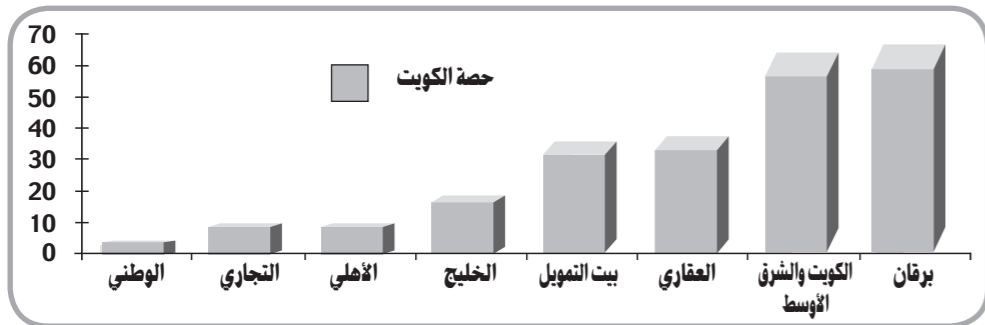


د. أماني بورسلي

الى سعي البنوك المحلية لتوسيع مجال انشطتها الى ما هو ابعد من الخدمات المصرفية التقليدية ونحو الاستثمار والتأمين. وأشار التقرير إلى أن المصارف الكويتية تحتاج الى اطار تنظيمي مناسب لكي تلعب دور البنوك العالمية ولكي تواجه منافسة شركات الاستثمار والتأمين الوطنية. ومن المتوقع أيضا ان تشعربنوك المحلية بضغط تنافسية أشد عندما تفتح الكويت سوقها للبنوك الأجنبية نتيجة لعضويتها في منظمة التجارة العالمية.. وفيما يلي التفاصيل:

المنتجات مما يمكن ان يحد من ربحيته. وتنبع قوة النظام المصرفي من سياسة حكومية داعمة تساعد على راسملة فوق المتوسطة وريحية كافية وسيولة وفيرة. وهذا يعوض الى حد كبير المخاطر المتصلة بالعمل في اقتصاد احادي الموارد ويقاعدة عملاء ضيقة وفرص اعمال محدودة. وأكدت الدراسة ان النظام المصرفي الكويتي سيبقي متمتعا بالحماية بالرغم من دخول البنوك الأجنبية نظرا لطبيعة الحماية التي يقدمها البنك المركزي وضيق السوق. ولفت التقرير الى ان الأزمة الاقتصادية التي اندلعت شرارتها في أكتوبر 2008 أدت الى تضرر القطاع المصرفي بكم كبير من القروض غير المنتظمة لافئة

إعداد: أحمد يوسف
قالت شركة «كابيتال ستاندرز» في أحدث تقاريرها حول المخاطر التي تواجه الصناعة المصرفية في الكويت. ان النظام المصرفي الكويتي يعد من أقوى أنظمة المصارف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو يستفيد من وضع مالي متين وآلية دعم قوية ومنافسة محدودة من البنوك الأجنبية. وفي تقرير صادر عن شركة «كابيتال ستاندرز» التي تترأس مجلس إدارتها د. أماني بورسلي استنادا للاقتصاد بجامعة الكويت: ان النظام المصرفي يمر بمرحلة ارتفاع نحو مزيد من التنافسية والتنوع وابتكار



المؤشرات الرئيسية	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة نمو الناتج المحلي	8,5	(0,7)	4,4	5,2	5,5	5,2
الناتج المحلي للفرد بالدولار	41,976	41,518	42,154	42,901	43,637	44,474
تضخم الأسعار الاستهلاكية	10,5	7,0	5,6	4,5	4,0	3,2
توازن الميزانية	25,3	9,8	13,8	13,5	17,7	18,7
ميزان الحساب الجاري	42,7	21,8	27,4	21,9	25,3	24,1
سعر الصرف بالدولار	0,269	0,284	0,287	0,278	0,274	0,273
عدد السكان	3,4	3,5	3,6	3,7	3,9	4,1
الاستهلاك للفرد	12,630	13,200	14,060	15,460	16,620	17,360

النوع	الفروع	الأصول	مطلوبات	نسبة القروض
البنوك التجارية المحلية				
الوطني	64	43,01	14,7	1,95
بيت التمويل	44	37,87	21,73	1,93
الخليج	42	19,41	13,82	12,68
التجاري	50	15,47	13,84	5,23
الأهلي	20	10,91	13,17	2,51
برقان	21	14,06	8,97	1,41
الكويت والشرق الأوسط	21	8,03	12,71	3,05
بنك الكويت الدولي	8	3,78	14,09	3,46
بوبيان	12	3,02	21,82	0,21
الصناعي	1	1,99	64,74	2,93
فروع البنوك الأجنبية				
فرع بنك البحرين والكويت	1	-	-	-
فرع بي ان بي باربا	1	-	-	-
فرع اتش اس سي بي	1	-	-	-

مصارف الكويت تمر بمرحلة ارتفاع نحو مزيد من التنافسية والتنوع وابتكار المنتجات حتى لا تتراجع ربحيتها توقعات بنمو إجمالي للناتج المحلي بنسبة 0,7% في 2009 يتحسن ليصل إلى 4,4% في العام المقبل زيادة سجلتها المصارف بالقروض المتنوعة مقابل كمية كبيرة من المحافظ الاستثمارية غير السائلة غالبيتها عقارية

طرح منتجات مبتكرة وجذابة بالنسبة للسكان. ومع ان أداء البنوك الإسلامية خلال التصحيحات الأخيرة في سوق الأسهم كان أفضل من أداء المؤسسات التقليدية إلا ان التراجع العام في محافظ الاستثمار وثقة المستثمرين أحدث صعوبة في الحصول على التمويل.

وعن توزيع أصول البنوك المحلية، ذكر التقرير انه طبقا للإحصاءات المتوفرة انه في أغسطس 2009 ازداد نمو القروض المصرفية بمعدل 17,5% سنويا وهذا ادنى بكثير من النمو المسجل عام 2007 وهو 35%. وفي ديسمبر 2008 كان إجمالي القروض المصرفية 23,7 مليار دينار. وسجلت المصارف زيادة كبيرة في القروض المتعثرة كما انها كدست كمية كبيرة من المحافظ الاستثمارية غير السائلة معظمها في قطاع العقارات المتقلب. غير انه المح إلى قلق ناتج عن الزيادة السريعة في القروض العقارية والشخصية، مشيرة الى ان القروض الشخصية لا تزال تشكل جزءا مهما من الاعتمادات حيث شكلت 33% منها عام 2008. وارتفعت القروض لشراء الأسهم والتي تشكل الجزء الرئيسي من القروض الشخصية بنسبة 30% سنويا.

هيكلة الملكية

وذكر التقرير ان السمة البارزة للبنوك الكويتية تكمن في ملكيتها المشتركة حيث تمتلك الحكومة حصصا مهمة فيها باستثناء البنك الوطني بملكيتها شبه الكاملة للقطاع الخاص. وأكد على اتجاه مصارف الكويت لنهج المصارف العالمية في الاحتفاظ بأكثر قدر ممكن من المخصصات تلافيا لموجات الركود التي تجتاح العديد من دول العالم. وأضاف التقرير أن أزمة سيولة حادة أثرت في كل القطاعات خصوصا في الإنشاءات والعقارات ومن المتوقع ان يؤثر ذلك على البنوك التي تبقى مكشوفة لهذين القطاعين، حيث زادت معظم البنوك التجارية من احتياجاتها عام 2008 تحسبا لتزدي جودة أصولها، لكن من المتوقع ان تؤدي مبادرة البنك المركزي لتعزيز السيولة الى نتائج ايجابية بالنسبة للقطاع المصرفي، وان توفر رزمة التحفيز الاقتصادي البالغة 1,5 مليار دينار ضمانا تصل الى 50% للتسهيلات الائتمانية الجديدة المتوقعة والبالغة 4 مليارات دينار التي ستقدمها البنوك للمشاركت المحلية خلال العامين المقبلين.

تنافسية أشد عندما تفتح الكويت سوقها للبنوك الأجنبية نتيجة لعضويتها في منظمة التجارة العالمية.

بنكان يهيئان على النظام

والمح الى ان هناك منافسة عالية داخل الصناعة المصرفية، فحواجز الدخول عالية وهي تتمثل في التكلفة الكبيرة لإطلاق بنك جديد سواء من حيث الموارد او الطواقم الخبيرة. ويوجد في الكويت 10 بنوك (6 تجارية و3 إسلامية وبنك واحد متخصص) فضلا عن 7 فروع لبنوك أجنبية عدا عن البنك المركزي، بينما يوجد في البحرين 30 بنكا وفي دبي 36 بنكا. ويأتي بنك الكويت الوطني بحجم يبلغ أكثر من ضعف حجم الذي يليه في المرتبة وهو بنك الخليج من حيث الأصول والإيداعات، وهما يمتلكان مجتمعين نحو 50% من أصول البنوك التقليدية ويقدمان نسبة مماثلة تقريبا من إجمالي الاعتمادات. ويتجلى التدخل الحكومي المفرط في النظام المصرفي من خلال التحكم الإداري والقروض المدعومة وضخ الأسهم وعمليات الإنقاذ. والسمة البارزة الأخرى هي الملكية المشتركة للبنوك. فباستثناء البنك الوطني المملوك كليا تقريبا من القطاع الخاص تساهم الحكومة في كل البنوك الأخرى.

ويميض التقرير: «ان الصناعة المصرفية تتمتع بحماية عالية بالنظر الى شرط ان يكون مؤسس البنك شركة متداولة الاسهم وان يكون رأس المال المدفوع 75 مليون دينار على الأقل. كما ان على المؤسس ان يحصل على ترخيص من الحكومة الكويتية والبنك المركزي وهما امران صعبان للغاية. ويمنع القانون امتلاك شخص واحد او كيان قانوني لأكثر من 5% من رأسمال البنك. وإضافة الى ذلك يحق للبنك المركزي تعديل هذه الشروط في أي وقت. هذا كله يعزل العدد القليل للبنوك الكويتية وهو ما يعطيها ميزة كبيرة لأنه يجعل المنافسة محدودة مما اعطى كل بنك حصة مستقرة من السوق على مدى سنوات.»

البنوك الإسلامية

وعن قطاع الخدمات المالية المتفقتة مع الشريعة الإسلامية، ذكر التقرير انها حققت نموا جيدا في السنوات الأخيرة، حيث يوجد حاليا مصرفان إسلاميان و31 شركة استثمار إسلامية بحصة تزيد عن 26% من السوق في حين بدأ بنك الكويت والشرق الأوسط إجراءات تحوله الى بنك إسلامي. وقد ساعد الابتكار على نمو التمويل الإسلامي في الكويت ومكنه من

كافية وسيولة وفيرة. وهذا يعوض الى حد كبير المخاطر المتصلة بالعمل في اقتصاد احادي الخط ويقاعدة عملاء ضيقة وفرص اعمال محدودة.

ويؤكد التقرير ان النظام المصرفي الكويتي سيبقي متمتعا بالحماية بالرغم من دخول البنوك الأجنبية نظرا لطبيعة الحماية التي يقدمها البنك المركزي وضيق السوق. وأوضحت ان البنوك الكويتية تستفيد من وضع اقتصادي متين تحرك عجلته أسعار النفط المرتفعة والتوسع السريع في أعمال التجزئة وسوق أسهم صاعدة، ولكن يجب الإشارة الى انكشاف البنوك الكبير للعقارات وسوق الأسهم المتقلبة بطبيعتها. وحددت ان التحديات تبقى مسألة مهمة من حيث القروض والإيداعات، مشيرة الى ان موازنات البنوك الكويتية تعكس تركيزا عاليا على الإقراض لقطاع العقارات وللأنشطة المصرفية الشخصية. ويرجع ذلك الى فرض الإقراض المحدود بسبب شح أعمال الشركات. ويعمل بنك الكويت المركزي باستمرار على تعزيز الأنظمة لتنظيم المخاطرة وأحكام إدارة جودة الأصول والبنك المركزي تاريخ قوي من التدخل عندما تكون المخاطرة الجهازية في الميزان.

المخاطر الاقتصادية

ولفت التقرير الى ان الاقتصاد الكويتي يحركه النفط مع فرصة محدودة للتنوع، حيث تمتلك الكويت اقتصادا صغيرا ومنفتحا نسبيا باحتياجات نفطية مؤكدة تبلغ نحو 96 مليار برميل أي نحو 10% من الاحتياجات العالمية. ويشكل التترول نصف إجمالي الناتج المحلي تقريبا و90% من إيرادات التصدير و95% من دخل الحكومة. الحكومة تسير ببطء على درب الإصلاحات. وفي 1999 افتتحت اول منطقة تجارة حرة في البلاد وستواصل التفاوض مع شركات نفط عالمية لتطوير حقول في شمال البلاد. وتشكل الصناعات الهيدروكربونية أكثر من 95% من اقتصاد الكويت، اما تنوع الاقتصاد باتجاه التصنيع فلا يزال مسالة بعيدة.

وعن الأزمة الاقتصادية التي بدأت في أكتوبر 2008 أكد التقرير انها أدت الى تضرر القطاع المصرفي بكم كبير من القروض غير المنتظمة، مما أدى الى توسيع البنوك المحلية لأنشطتها الى ما هو ابعد من الخدمات المصرفية التقليدية، كما انها ستحتاج الى اطار تنظيمي مناسب لكي تلعب دور البنوك العالمية ولكي تواجه منافسة شركات الاستثمار والتأمين الوطنية. ومن المتوقع أيضا ان تشعربنوك المحلية بضغط

صناعة أحادية الخط

وذكر التقرير ان الاعتماد المفرط على النفط والقطاع العام يجعل من الصعب تطوير فرص استثمار مريحة خارج المدى المحدود للعقارات والتجارة وسوق الأسهم وتمويل البناء والتجارة على حساب الإقراض للقطاع الصناعي. ويعود ذلك الافتقار الى تنوع الأعمال وضغط السيولة والنظرة السلبية هي من أكبر التحديات للقطاع المصرفي.

وبصورة عامة أكد التقرير ان النظام المصرفي الكويتي يعد من الأقوى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو يستفيد من وضع مالي متين وآلية دعم قوية ومنافسة محدودة من البنوك الأجنبية. ولكن النظام المصرفي يمر بمرحلة ارتفاع نحو مزيد من التنافسية والتنوع وابتكار المنتجات مما يمكن ان يحد من ربحيته. وتنبع قوة النظام المصرفي من سياسة حكومية داعمة تساعد راسملة فوق المتوسطة وريحية



المصارف الكويتية في وضع آمن